

دراسة قياسية لتركيبية الميزان التجاري الجزائري وعلاقتها بتخفيض قيمة الدينار

أ . بولويز عبد الوافي جامعة خنشلة
أ.د. بن الطاهر حسين جامعة خنشلة

Résumé :

La théorie de la devaluation pour stimuler les exportations et require les importations pour soutenir la balance commerciale a certaines conditions, et la plus importante de ces conditions est l'élasticité des exportations par rapport au taux de change de la monnaie du pays exportateur, ou pour la monnaie dans laquelle il évalue ses exportations, Outre le caractère international de la monnaie qui va la déprécier.

Concernant la dépréciation du dinar algérien, Les résultats ont montré que la baisse de la monnaie nationale n'a pas aidé à soutenir les exportations nationales, Et donc les conditions mentionnées doivent être disponibles pour réussir l'opération de la réduction, Ce qui ouvre la porte à réévaluer la monnaie nationale dans une tentative de trouver la vraie valeur du dinar algérien, et est ce que considéré comme la variable dépendante ou indépendante par rapport à la taille et la composition de l'économie nationale ?

ملخص :

إن نظرية تخفيض العملة لزيادة الصادرات والتقليص من الواردات لدعم الميزان التجاري، لديها شروط وضوابط معينة، وأهم هذه الشروط هي مرونة الصادرات بالنسبة لسعر صرف عملة البلد المصدر، أو بالنسبة للعملة التي يتعامل بها في تقييم صادراته. إضافة إلى الطابع الدولي للعملة محل التخفيض.

بالنسبة للتخفيض الذي عرفه سعر صرف الدينار الجزائري، فلقد تبين من خلال النتائج أن الانخفاض الذي عرفته العملة الوطنية "الدينار الجزائري" لم يساعد في دعم الصادرات الوطنية، ومنه فإننا نتجه إلى تأكيد فرضية تخفيض قيمة العملة والذي تطرقنا فيه إلى ضرورة أن يصاحب هذا التخفيض شروط معينة لتتجح العملية في تحقيق أهدافها وهذا ما يفتح الباب لمراجعة قيمة العملة الوطنية في محاولة للبحث عن القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وهل يعتبر المتغير التابع أم المستقل بالنسبة لحجم وتركيبية الاقتصاد الوطني؟

مقدمة:

تعتبر قوة العملة المرآة العاكسة لاقتصاد أي دولة في العالم، إذ أن الثقة في عملة ما واستقرار سعر صرفها تجاه العملات الأخرى واستعمالها في التبادلات التجارية الدولية، يعكس قوتها وبالتالي قوة اقتصادها وكبر حجمه وتزايد مساهمته في إجمالي التجارة الدولية استيرادا وتصديرا، إذ تستفيد هذه الدول من دور عملاتها الصعبة. فكثيرا ما تلجأ الدول إلى سياسة سعر الصرف لتعزيز مكانتها في الأسواق الخارجية وتحقيق تنافسية أكبر وذلك باللجوء إلى تخفيض سعر صرف عملتها لتحفيز الطلب الخارجي على صادراتها.

والجزائر بطبيعة اقتصادها الرئعي المعتمد على سلعة واحدة في التصدير (المحروقات)، وكذا ارتباط صادراتها بالدولار فإن شروط الاستفادة من مزايا تخفيض العملة (زيادة الصادرات وتقليل الواردات) تعتبر أكثر تعقيدا. فمن ناحية تعتبر صادرات المحروقات ضعيفة جدا من ناحية مرونتها بالنسبة للأسعار العالمية، لأن الطلب عليها يخضع للاحتياج العالمي لها ولدرجة التصنيع القائمة أكثر من أسعارها المرتبطة بالدولار، وهذا ما أكدته الأرقام المسجلة صيف 2007 التي عرفها سعر البرميل الواحد من النفط، إذ قارب سقف 150 دولار للبرميل، ورغم ذلك بقي الطلب قائما.

في محاولة لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الدينار وتوليفة الصادرات الوطنية، يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هي العلاقة بين المكونات الأساسية لتوليفة الميزان التجاري الجزائري، وهل تؤدي عملية تخفيض قيمة الدينار إلى التأثير على هذه التوليفة بما يحقق الفائض؟
سوف تتم معالجة الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولاً: تخفيض قيمة العملة:

إن سياسة تخفيض العملة لم تكن منتشرة في ظل النظام الذهبي، وإنما هي من خصائص النظام النقدي الدولي الحالي ولهذه النظرية بعض المزايا النسبية للدول التي تقوم بالتخفيض، إلا أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، وسنقوم بتوضيح مفهوم تخفيض قيمة العملة أسبابه، نتائج وأهم شروط نجاحه.

1- مفهوم تخفيض قيمة العملة:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.¹

إن عملية تخفيض قيمة العملة تقنية تقررها الدولة، وتتمثل في تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو إجراء من أجل تخفيض قيمة صرف العملة، وتخفيض قوتها الشرائية في الخارج.² إذ يجب أن تكون نسبة التخفيض صغيرة وتتراوح ما بين 10% و20% حتى يمكن للدولة التحكم فيه وفي آثاره.³

كثيرا ما يُخلط ما بين تعبير " خفض قيمة العملة" مع تعبير "هبوط العملة"، فخفض قيمة العملة يتعلق بمواقف تقوم فيها الدولة بتثبيت سعر صرف عملتها اتجاه عملة أخرى أو اتجاه الذهب. في حين أن انخفاض العملة فهو تراجع غير مقصود من قبل السلطات في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وغالبا ما يكون غير مرغوب فيه لأنه يعتبر اهتزازا في الثقة بالعملة.

2- أسباب تخفيض قيمة العملة:

لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة، وعموما يمكن تلخيص الأسباب العامة لتخفيض العملة كما يلي:

يأتي في مقدمة هذه الأسباب علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

مع انخفاض السعر يزيد الطلب بما يتناسب مع هذا الانخفاض في السعر، إذ تتوقف درجة نجاح عملية تخفيض العملة في التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات على مدى مرونة الصادرات والواردات وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية بالتأثير على أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.⁴

بالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

كما قد يقصد التصدير أحيانا زيادة موارد الخزنة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.⁵

3- نتائج عملية التخفيض:

أ- يربط الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي بين تخفيض قيمة العملة لدولة ما، وبين زيادة إيراداتها التصديرية، وكذلك انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة من الخارج وترتبطا على ذلك فإن الناتج المحلي سوف يزداد وكذلك يتحسن مركز الميزان التجاري حيث أن المستهلك سوف يفضل استهلاك السلع المنتجة محليا مقارنة بالمستوردة نظرا لانخفاض أسعارها نسبيا كما أن المنتج سوف يتجه إلى إنتاج السلع القابلة للإتجار والتصدير..⁶

ب- أما عن أثر التخفيض على عبء المديونية، فعادة ما يؤدي التخفيض إلى زيادة عبء المديونية الخارجية، حيث أن الشائع هو تقويم الالتزامات أو الديون المستحقة على الدولة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى⁷، وهذا هو الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوما بالعملة الوطنية، فإن التخفيض لا يؤثر على حجمه لأنه سيستدّ بذات العملة.

ج- إن أثر تخفيض قيمة العملة يتعدى الصادرات والواردات المنظورة (المادية) إلى الصادرات والواردات غير المنظورة (غير المادية) ، فعلى سبيل المثال ستتجه أنظار السائحين من الأجانب نحو الدولة التي خفضت قيمة عملتها، في الوقت الذي سوف يكون من الصعب على مواطني هذه الدولة السفر إلى الخارج بسبب ارتفاع التكاليف، وكذلك الحال بالنسبة لخدمات النقل وغيرها.

وعلى وجه العموم، فإن الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وانخفاض الواردات المنظورة وغير المنظورة، ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات نحو التوازن.⁸

ثانيا: تطور سعر صرف الدينار الجزائري:

تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ: 10/04/964 ، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي (180 ميلغرام من الذهب)، غير أنه بقي عبارة عن ظاهرة

حسابية فقط، ولم يكن أداة إستراتيجية للتحكم في التنمية وذلك إلى غاية قانون النقد والقرض سنة 1990⁹.

مباشرة بعد هذه الفترة ظهرت مرحلة جديدة في تاريخ الدينار الجزائري، هي مرحلة التخفيضات التي كانت ناجمة عن الصعوبات المالية الخارجية كنتيجة حتمية لأزمة 1986، وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت السلطات الجزائرية تخفيض الدينار، وعليه انخفضت قيمته بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى السعر التوازني، خاصة مع بدأ مرحلة التعديل الهيكلي.¹⁰

سنة 1994 بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات السعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية وهذا كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996¹¹. وعلى إثره بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التمويل المدار، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملاء الصعبة.¹²

إن الاختيار بين سعر الصرف الثابت والمعموم لا يبدو قطعيا، ففي ظل سعر صرف ثابت، تستطيع الدول تغيير سعر صرفها إذا رأت أن الحفاظ على سعر الصرف يتعارض بقوة مع الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية. أما في ظل نظام سعر الصرف المعموم فالبلدان غالبا ما تلجأ إلى أهداف سعر الصرف، عند اختيارها لزيادة أو تخفيض عرضها للنقد.¹³

كانت سياسة الصرف من أهم الأدوات المتبعة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، لذلك كان الانزلاق التدريجي ثم المفاجئ للدينار الجزائري، إذ بلغت نسبة الانخفاض 50% عام 1994 مقارنة بسنة 1990. وفي السنوات الموالية واصل الدينار انخفاضه حيث بلغ سنة 2004 حوالي 72.61 دج مقابل 01 دولار أمريكي.

كان ينتظر من سياسة تخفيض سعر الصرف التي مارستها الجزائر أن تؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات، وترفع أسعار الواردات، وهذا يؤثر إيجابيا على تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.¹⁴

حاليا يبنى بعض الباحثين استقراءهم الإستشراقي والمنهجي، لأن يكون هناك دينار مكيف وفق سوق المعطيات المحلية والدولية- في إطار العولمة المالية وتحرير رؤوس الأموال- وهذا الدينار الجديد يعكس المساواة التالية: 01 دينار جزائري جديد = 100 دج. وهذا المنطلق يمكن

تحقيقه، إذا ما تم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية والابتعاد عن تلك السياسات المبنية على المتغيرات الخارجية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.¹⁵

ثالثا: تحليل البنية الهيكلية للتجارة الخارجية:

إن دراسة البنية الهيكلية للتجارة الخارجية الجزائرية تبين لنا درجة التركيز السلعي للصادرات والواردات أي درجة استحواذ سلعة معينة أو مجموعة من السلع على كل من الصادرات والواردات.

1- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية:

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال السداسي الأول من سنة 2013 بنسبة 96.09 بالمائة من إجمالي الصادرات¹⁶. وهذا أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياجات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل معناه استنزاف هذه الثروة غير القابلة للتجديد.¹⁷

الجدول رقم 01: تطور الصادرات الجزائرية (2004 - 2013). الوحدة: مليون دولار

أمريكي.

السنة / القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	31389,7 4	45094,5	53455,8 1	58831,3 1	79 298	43 689	57 053	73 489	73 981	35 907
المحروقات خ	758,76	907,24	1157,63	1332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 187	1 403

Source :

- Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. « Exportations Algériens ». Rapport 2007. P : 14.

يبين الجدول رقم 01 حقيقة الصادرات الجزائرية، فاعتمادها على قطاع المحروقات يكاد يكون كلياً. أما الارتفاع الذي عرفته الصادرات خارج هذا القطاع والذي كان 758.76 مليون دولار مليون دولار ليرتفع إلى 2187 (2012) مليون دولار ليس دلالة حقيقية على ارتفاعها من الناحية الكمية أو النوعية بالضرورة، بل يعكس جزءاً كبيراً من حالة ارتفاع الأسعار التي عرفتها السلع بصفة عامة، كما أن الانخفاض الذي عرفه الدولار خلال هذه المرحلة يقلل من الأهمية النقدية للصادرات خارج قطاع المحروقات، أما من ناحية الأخرى فإن قيمة صادرات قطاع المحروقات فقد زادت بأكثر من الضعف إذ انتقلت من 31389.74 مليون دولار لتصل إلى 73981 (2012) مليون دولار خلال نفس الفترة .

ويمكن إجمال أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2013 في المنتجات الرئيسية التالية:¹⁸

- منتجات نصف مصنعة. - منتجات غذائية. - منتجات خامة. - سلع التجهيزات الصناعية. - سلع استهلاكية غير غذائية.

2- التركيبة السلعية للواردات الجزائرية:

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضاً المورد الرئيسي للجزائر. ويمكن تقسيم طبيعة الواردات الجزائرية لعام 2012 كما يلي:¹⁹

السلع الغذائية: بنسبة 19.19 بالمائة من إجمالي الواردات، وتضم الحبوب، السكر، أنواع الحليب ومشتقاته، القهوة والشاي، الحبوب الجافة وغيرها، اللحوم.

السلع الموجهة للعملية الإنتاجية: بنسبة 30.09% من إجمالي الواردات، وتضم كل من الأنابيب القضبان الحديدية والفولاذية، الصفائح الحديدية والفولاذية، خشب، أدوات البناء...

سلع الاستهلاك غير الغذائية: بنسبة 21.27% من إجمالي الواردات، وتضم الأدوية، السيارات السياحية، قطع وملحقات السيارات، أثاث...

سلع التجهيز: بنسبة 29.45% من إجمالي الواردات. وتضم كل من السيارات النفعية لنقل الأشخاص والسلع مركبات، كابلات...

رابعا: دراسة العلاقة بين معدل صرف الدينار، صادرات الجزائر الكلية، صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات والواردات:

ستشتمل هذه الدراسة على عدة متغيرات، وهي كالتالي:

- متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، ويرمز له بالرمز TC كمرجع للتقلبات التي عرفها الدينار خلال الفترة محل الدراسة.
- الصادرات الإجمالية للجزائر ويرمز لها بالرمز EXG وتمثل جميع مبيعات الجزائر للعالم الخارجي.
- الصادرات الجزائرية غير النفطية، ويرمز لها بالرمز EXHH، وتمثل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، ما يساعد على معرفة حجم النشاط والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- الواردات الجزائرية الكلية ويرمز لها بالرمز IMP، وتمثل مشتريات الجزائر من العالم الخارجي.

سيتم اختيار الإحصاءات وفق سلسلة زمنية سنوية تمتد من سنة 1990 إلى غاية 2008. وستتم الدراسة باستخدام برنامج « EViews ».

1- المرحلة الأولى: استقرار السلاسل الزمنية:

تم استعمال كل من معامل AIC و SCH لإيجاد عدد التأخرات في السلاسل الزمنية. بالنسبة لكل من معدل الصرف (TC)، الصادرات الكلية (EXG) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH) والواردات (IMP)، وتم تحديد عدد التأخرات بواسطة برنامج « EViews » ب: P 01

الجدول: (07.04): اختبار ADF للمتغيرات:

المتغيرات	$t\varphi_j(ADF)$	1%	5%	10%
TC	1.804506	- 4.800080	- 3.791172	- 3.342253
EXG	2.814161	- 4.667883	- 3.733200	- 3.310349
EXHH	- 0.454459	- 4.571559	- 3.690814	- 3.286909
IMP	2.419142	- 4.571559	- 3.690814	- 3.286909

اختبار ADF المبين في الجدول (07.04) يوضح أن قيمة $t\varphi_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (08.04): اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات:

المتغيرات	$\phi_{j(ADF)}^t$	1%	5%	10%
TC	- 1.232301	- 4.886426	- 3.828975	- 3.362984
EXG	- 3.338993	- 4.667883	- 3.733200	- 3.310349
EXHH	- 4.000323	- 4.616209	- 3.710482	- 3.297799
IMP	- 1.400025	- 4.616209	- 3.710482	- 3.297799

اختبار ADF المبين في الجدول (08.04) يبين أن قيمة $\phi_{j(ADF)}^t$ للتفاضلات الأولى لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جنور وحدوية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (09.04): اختبار ADF للتفاضلات الثانية للمتغيرات:

المتغيرات	$\phi_{j(ADF)}^t$	1%	5%	10%
TC	- 6.835346	- 4.886426	- 3.828975	- 3.362984
EXG	- 5.948915	- 4.886426	- 3.828975	- 3.362984
EXHH	- 3.853310	- 4.800080	- 3.791172	- 3.342253
IMP	- 4.164192	- 4.667883	- 3.733200	- 3.310349

اختبار ADF المبين في الجدول (09.04) يبين أن قيمة $\phi_{j(ADF)}^t$ للتفاضلات من الدرجة الثانية لكل المتغيرات أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، 10%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 5%.

2- المرحلة الثانية: إيجاد عدد العلاقات:

الجدول (10.04): إيجاد عدد العلاقات عند $r = 0$:

الفرضيات	λ trace	5 %	الخلاصة
$r = 0$	81.30276	63.87610	توجد علاقة على الأقل

اختبار johansen المبين في الجدول (10.04) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر ونمر إلى اختبار $r = 1$.

الجدول (11.04): إيجاد عدد العلاقات عند $r = 1$:

الفرضيات	λ trace	5 %	الخلاصة
$r = 1$	46.19909	42.91525	توجد أكثر من علاقة

في الجدول (11.04) يبين اختبار johansen أنه عند اختبار $r = 1$ نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة لا تساوي الواحد ويوجد هناك أكثر من علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

الجدول (12.04): إيجاد عدد العلاقات عند $r = 2$:

الفرضيات	λ trace	% 5	الخلاصة
$r = 2$	22.93845	25.87211	توجد علاقتان

في الجدول (12.04) يبين اختبار johansen أنه عند اختبار $r = 2$ نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أن رتبة المصفوفة تساوي اثنان (02) ويوجد هناك علاقتان في التكامل المتزامن بين المتغيرات.

3- المرحلة الثالثة: البحث عن علاقات التكامل المتزامن:

1.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH):

الجدول رقم (13.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و (EXHH):

الفرضيات	λ trace	%5	الخلاصة
$r = 0$	24.60400	25.87211	لا توجد علاقة

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (13.04) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والصادرات خارج قطاع المحروقات (EXHH).

2.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والصادرات الإجمالية (EXG):

الجدول رقم (14.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و (EXG):

المتغيرات	λ trace	%5	الخلاصة
$r = 0$	28.71341	25.87211	توجد علاقة تكامل
$r = 1$	7.613313	12.51798	متزامن

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (14.04) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أما عند اختبار $r = 1$ نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية،

أي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والصادرات الإجمالية (EXG).

3.3: العلاقة بين معدل الصرف (TC) والواردات (IMP):

الجدول رقم (15.04): اختبار johansen للمتغيرين (TC) و (IMP):

الخلاصة	%5	λ trace	/
لا توجد علاقة	25.87211	15.63825	$r = 0$

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (15.04) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، معدل الصرف (TC) والواردات (IMP).

4.3: العلاقة بين الصادرات الإجمالية (EXG) والواردات (IMP):

الجدول رقم (16.04): اختبار johansen للمتغيرين (IMP) و (EXG):

الخلاصة	%5	λ trace	المتغيرات
توجد علاقة تكامل	25.87211	29.61721	$r = 0$
متزامن	12.51798	10.29334	$r = 1$

اختبار johansen المبين في الجدول رقم (16.04) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λ trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أما عند اختبار $r = 1$ نجد أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، الصادرات الإجمالية (EXG) والواردات (IMP).

لمعرفة اتجاهات هذه العلاقات نستعمل العلاقات السببية.

4- المرحلة الرابعة: اختبار اتجاه العلاقة السببية:

1.4- دراسة العلاقة السببية بين التفاضل الثاني للواردات والتفاضل الثاني للصادرات

الإجمالية:

الجدول (17.04): اختبار granger للعلاقات السببية:

الفرضيات	F الإحصائية لفيشر	الاحتمال
الفرضية 1: D(EXG,2) لا يسبب D(IMP,2)	4.48458	0.0351
الفرضية 2: D(IMP,2) لا يسبب D(EXG,2)	7.86117	0.0066

حسب اختبار granger المبين في الجدول (17.04) ، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية 1. كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية 2. ومنه فإن العلاقة يكون لها اتجاه مزدوج ومتبادل من متغير اتجاه الآخر. أي أن الواردات الوطنية لها تأثير على الصادرات الإجمالية، كما أن الصادرات الإجمالية تؤثر في الواردات الوطنية.

2.4- دراسة العلاقة السببية بين التفاضل الثاني لمعدل الصرف والتفاضل الثاني للصادرات الإجمالية:

الجدول (18.04): اختبار granger للعلاقات السببية:

الفرضيات	F الإحصائية لفيشر	الاحتمال
الفرضية 1: D(EXG,2) لا يسبب D(TC,2)	1.49902	0.2695
الفرضية 2: D(TC,2) لا يسبب D(EXG,2)	0.05459	0.9472

حسب اختبار granger المبين في الجدول (18.04) ، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية 1. كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية 2. ومنه فإن العلاقة لا يكون لها اتجاه محدد من متغير اتجاه الآخر. سواء من سعر الصرف في اتجاه الصادرات الإجمالية أو العكس.

✱ تحليل نتائج الدراسة:

تبين من خلال دراسة العلاقة بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري "TC"، الصادرات الإجمالية للجزائر "EXG" الصادرات الجزائرية غير النفطية "EXHH" وكذا الواردات الجزائرية الكلية "IMP" أن هناك علاقتان داخل هذا النموذج، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 - 2008).

تبين من خلال اختبار johansen المبين في الجدول (16.04)، لإيجاد العلاقة بين الصادرات الإجمالية للجزائر "EXG" والواردات الجزائرية الكلية "IMP" وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين.

حسب اختبار granger المبين في الجدول (17.04) فإن علاقة التأثير مزدوجة ومتبادلة بين كل من الصادرات الإجمالية والواردات الوطنية. والسبب في ذلك يعود طبيعة التعاملات الخارجية للجزائر.

فبالنسبة لتأثير الصادرات الإجمالية على الواردات الوطنية، فيمكن تفسيره على أن الزيادة في الصادرات الوطنية تعني زيادة مباشرة في المداخل الوطنية عن طريق زيادة الأرصدة من العملات الصعبة الأمر الذي يعطي الجزائر قدرة كبيرة على التوسع في الواردات بفضل قدرتها على السداد في حين أن تراجع صادرات البلد سواء الكمية أو المالية من شأنه أن يؤثر على الطاقة الاستيرادية للبلد وهذا ما بينته أزمة 1986، عندما تقلصت مداخل الجزائر جراء التراجع المزودج لكل من أسعار النفط وصرف الدولار ما جعلها تواجه مشكلتين في آن واحد، الأولى تمثلت في العجز عن دفع أقساط المديونية المترتبة والثانية تقلص واردات الجزائر لترشيد الاستهلاك الداخلي. كل ذلك جاء في سياق التسيير الأمثل للمتوفر من العملة الصعبة.

أما عن تأثير الواردات على الصادرات، فهذا مرده إلى تركيبة الواردات الجزائرية، إذ أن هناك أربعة مجموعات من السلع تسيطر على الواردات الجزائرية متمثلة في كل من سلع التجهيز الصناعي المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك غير الغذائية.

إن النسبة الكبيرة لسلع التجهيز الصناعي، والمنتجات النصف مصنعة في تركيبة الواردات الوطنية من شأنها أن تدعم قطاع المحروقات داخل الوطن من ناحية زيادة التجهيز ورفع الإنتاجية مما سينعكس على مردودية قطاع المحروقات عن طريق زيادة الاستثمارات في هذا المجال، وبالتالي زيادة مبيعات الجزائر من هذه المادة الحيوية، بالإضافة إلى ما يتطلبه برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ابتدأته الجزائر منذ سنة 2001 وسيتمدد إلى غاية 2019، وما يتطلبه من معدات وتجهيزات وسلع وسيطة بهدف تحقيق البرامج التنموية ورفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات مما سيدعم التوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، ما يعني دعم الصادرات من حيث كميتها وتركيباتها. كما أن زيادة الواردات الوطنية يمكن أن يعكس انتعاشا اقتصاديا على المستوى الدولي ما يعني زيادة معدلات التبادل الدولي وبالتالي زيادة الواردات والصادرات بالنسبة لكل بلد في إطار ما يعرف ب: "أثر التغذية العكسية".

فيما يخص العلاقة الثانية والتي تبيّنت من خلال اختبار johansen المبين في الجدول رقم (14.04) لإيجاد العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري "TC" والصادرات الإجمالية للجزائر "EXG"، فهي وجود علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين. حسب اختبار granger المبين في الجدول (18.04) فإن العلاقة ليس لها اتجاه معين من أحد المتغيرين في اتجاه الآخر.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال النتائج أن التخفيض الذي عرفته العملة الوطنية "الدينار الجزائري" لم يساعد في دعم الصادرات الوطنية، ومنه فإننا نتّجه إلى تأكيد فرضية تخفيض قيمة العملة والذي تطرقنا فيه إلى ضرورة أن يصاحب هذا التخفيض شروط معينة لتنجح العملية في تحقيق أهدافها.

إن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري والمتزامن مع الارتفاع في أسعار المحروقات المرتبطة بالمتغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية دليل واضح على عدم نجاعة سياسة تخفيض قيمة العملة التي تبنتها الجزائر وذلك بسبب عدم مرونة كل من الصادرات والواردات الوطنية بالنسبة للانخفاض الحاصل في قيمة العملة الوطنية خلال مرحلة الإصلاح.

إن من أهم شروط نجاح عملية التخفيض مرونة كل من الصادرات والواردات في إطار ما يعرف بشرط "مارشال- ليرنر" وهو ضرورة أن تكون مرونة كل من الصادرات والواردات تتجاوز الواحد الصحيح (بالنسبة لسعر صرف العملة للبلد المخفض)، فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي بالنسبة لصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني بالنسبة للواردات الأجنبية. فإذا كان مجموع المرونيتين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض. إضافة إلى هذا الشرط يجب تكون التركيبة السلعية للصادرات متنوعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية بأن يكون القطاع الإنتاجي على درجة عالية من الاستجابة لما قد يحدث من زيادة في الطلب على السلع المحلية جراء تخفيض العملة. كذلك ضرورة ارتباط صادرات البلد بعملته الوطنية أي أن تكون مقومة بعملته الوطنية وهو ما

يتطلب أن تكون العملة دولية. إن هذه الشروط سواء إذا أخذناها مجتمعة أو على حدة نجد أن الاقتصاد الجزائري كان يفتقد إليها الأمر الذي جعل عملية تخفيض العملة يفقد أهميه المرجوة، بل أكثر من هذا كانت نتائجه عكسية خاصة على الصعيد الاجتماعي من خلال غلاء مستوى المعيشة، تراجع القدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار...

إن هذه النتيجة تجعلنا نتساءل عن القيمة الحقيقية لصرف الدينار الجزائري، خاصة وأن القيمة الحالية والتي انعكست سلبا على الاقتصاد الوطني، قد فرضت من قبل مؤسسات نقدية ومالية أجنبية لإعادة جدولة ديون الجزائر، في مرحلة عرف فيها الاقتصاد الجزائري مديونية مرتفعة عجز عن سدادها وأقفا مسدودا تمثل في غياب رؤية واضحة للانتقال من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

أما الآن وقد سددت الجزائر التزاماتها المالية، وحددت رؤيتها الاقتصادية المتمثلة في الانفتاح على الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى أنها تعيش وضعية مالية مريحة عن طريق ما يوفره صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف الرسمي، فقد آن الأوان لدينار جزائري يعكس وضعية الاقتصاد الوطني المختلفة عما كانت عليه خلال التسعينات.

قائمة الهوامش والاحالات:

- 1- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- الفتح للطباعة والنشر- 2003- ص: 203-204 (بتصرف).
- 2- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي"- دار المعرفة الجامعية- 1996- ص: 258.
- 3- مجدي محمود شهاب- "الاقتصاد الدولي"- مرجع سابق.ص: 260.
- 4- مروان عطون- "أسعار صرف العملات وأزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية"- دار الهدى- 1992- ص: 91-92.
- 5- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- الفتح للطباعة والنشر- 2003- ص: 304.
- 6- عبد القوي القباطي- "قراءات في الاقتصاد الدولي"- مجلة 26 سبتمبر- العدد 1048- ص: 20.
- 7- زينب حسن عوض الله- "العلاقات الاقتصادية الدولية"- مرجع سابق- ص: 304-305.
- 8- أحمد مندور- "مقدمة في الاقتصاد الدولي"- الدار الجامعية- 1990- ص: 190-192.
- 9- بلعزوز على. "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية". ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004. ص: 165.
- 10- محمد راتول. "الدينار الجزائري بين أسلوب الرونات وإعادة التقويم". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 04. ص: 244 - 246.

- 11- بن بوزيان محمد - زباني الطاهر. "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر". الملتقى الوطني الأول. جامعة سعد دحلب- البلدة. 21- 22 ماي 2002. ص ص: 12 - 20.
- 12- محمد لكصافي (محافظ بنك الجزائر). تدخل أمام المجلس الوطني الشعبي الوطني. "التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2003". موقع: www.bank-of-algeria.dz
- 13 - Gregory N. Mankiw. « Macroéconomie », traduit par : Jihad C. El Naboulsi. 4^{ème} édition. De boeck. 2009. P : 450- 451.
- 14- فرجي محمد. "تسيير مخاطر التجارة الدولية". مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجبيلي اليابس - سيدي بلعباس - 2006 - 2007. ص: 154.
- 15- الأخضر أبو العلاء عزي. "سعر صرف الدينار الجزائري". دار الخلدونية. المسيلة. الجزائر. 2010. ص: 10.
- 16 - Direction Générale des douanes. Centre National de l' Informatique et des Statistiques. « Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie » Année 2013. P : 10.
- 17- سامية مقاش. "العملة الأوروبية الموحدة - الأورو- وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري". رسالة ماجستير. جامعة باتنة. 2006-2007. ص: 59.
- 18 - Direction Générale des douanes. Centre National de l' Informatique et des Statistiques. « Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie ». Année : 2013. P : 10.
- 19- Op.Cit. P : 4 - 9.